تأثير الشمول المالي على كفاية رأس المال للبنوك المصرية

منى مهدي محمد عباس

إشراف

الأستاذ الدكتور	الدكتورة
محمد أحمد لطفي وهدان	**أميرة سيد محمد جاد الرب**
أستاذ إدارة الأعمال المساعد	مدرس إدارة الأعمال
كلية التجارة	كلية التجارة
جامعة عين شمس	جامعة قناة السويس

الملخص :

تهدف الدراسة إلى تحديد تأثير الشمول المالي على تأثير الشمول المالي على كفاية رأس المال للبنوك المصرية وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ١٨ بنكًا خلال الفترة من عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠١٩، وقد أستخدمت الباحثة أسلوب تحليل الانحدار المتعدد وفقاً لنموذج العزوم المعممة للبيانات الجدولية Generalized Method of Moments (GMM Panel). بالإضافة إلى نموذج الانحدار الحصين Robust Regression، وفي ضوء البيانات المتاحة أشارت النتائج إلى وجود تأثير معنوي للشمول المالي على كفاية رأس المال.

كلمات افتتاحية:

- الشمول المالي Financial Inclusion
- الأداء المالي Financial Performance
- كفاية رأس المال Capital Adequacy
- جودة الأصول Assets Quality
- الربحية Profitability

- السيولة Liquidity
- الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to Market Risks
- الإدارة Management
- ماكينات الصراف الآلي Automated Teller Machines (ATM)
- ماكينات نقاط البيع Points of Sell Machines (POS)

Abstract :

Due to the interest of international organizations in financial transformation, at the top of the list of central banks and international monetary institutions, the Egyptian state sought to expand financial inclusion through the directives of the Central Bank of Egypt to expand the base of those financially included, which would have required the banking sector to invest its assets in that regard and as a result there was a question that imposes The same, which is represented in the research problem, does the expansion of investment in financial inclusion policies constitute a threat to the Egyptian banking sector? Nevertheless, the researcher formulated several hypotheses, and there is no significant effect of financial inclusion on capital adequacy, asset quality, profitability, liquidity, as well as sensitivity to market risks.

The research aimed to verify the validity of the hypotheses by conducting a statistical method, and the researcher used the E-views program.

Due to the researcher's reliance on secondary quantitative data, and the researcher did not rely on primary descriptive data to give

better results and greater value for the research, the researcher concluded that there is no significant statistical effect of financial inclusion on all the aforementioned variables except for the rate of capital adequacy, and the study concluded that There is a positive impact of financial inclusion on capital adequacy.

Extract :

The application of the financial fee to the financial fee on the impact of financial inclusion on the adequacy of money for this view by applying to a sample of 2013, during the period from 2013, 2013, 2013 and 2013 moments (GMM panel). In addition to the hippocampal regression model, strong regression, best for family, family, family, study, family, family, family, family, family.

Opening words:

•Financial Financial Inclusion
•Financial financial performance performance
•Capital Adequacy
•Asset Quality Asset
•profitability profitability
•Liquidity Liquidity
•Market sensitivity to market risks

Management Management

•Automated Teller Machines Automated Teller Machines (ATMz)
•Point of Sale (POS) vending machines

المقدمة :

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ حيث بات واضحًا الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية بموضوع الشمول المالي. (عجور، ٢٠١٧) الشمول المالي يهتم بشرائح كثيرة في المجتمع وخصوصًا الشرائح المهمشة والتي لا تجد منتجات مالية رسمية تناسب احتياجاتها مثل الفقراء ومحدودي الدخل وخاصة المرأة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والشباب وغيرهم.

وإن هذه المنتجات لابد أن تتقدم من خلال القنوات الشرعية مثل البنوك وهيئة البريد والجمعيات الأهلية وغيرهم، بالإضافة إلى أن تكون بأسعار مناسبة للجميع ويكون سهل الحصول عليها وتراعي حماية حقوق المستهلك.

يعتبر الشمول المالي من الاتجاهات المالية التي نالت اهتمام العالم نظراً للأهمية الاقتصادية التي تعود من وراء سياسات الشمول المالي أو الخدمات المالية التي يتم تقديمها من خلال التحول المالي فذلك يرى العديد من الباحثين أن الخدمات المصرفية المبتكرة تعتبر من أحد الركائز الأساسية في تحقيق ربحية البنوك.

الأمر الذى دعا الى ضرورة قياس أثر الشمول المالى على كفاية رأس المال خاصة انه فى هذه الاونه الاخيرة اتجهت بنوك العالم المركزية للاهتمام بمؤشر كفاية راس المال لانه يحدد مدى صلابة وقوة البنوك في مواجهة الصدمات كما انه من خلاله يمكن تحديد مدى بقاء المنظمات فى السوق .

أولاً: الدراسات السابقة:

دراسة (حنين محمد بدر عجور، ٢٠١٧) والمقدمة بعنوان:

"دور الشمول المالي لدري المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء: دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور أبعاد الاشتمال المالي في تحقيق المسئولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٦ من حيث استعراض مفهوم الاشتمال المالي وأهميته وأهدافه وبيان أثره على تحسين ثقافة المسئولية الاجتماعية.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين أبعاد الشمول المالي الثلاثة مجتمعة وتحقيق المسئولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية في قطاع غزة، وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على حملة توعية لشرح مفهوم المسئولية الاجتماعية وأبعادها ومبادئها تضمن المسئولية الاجتماعية وأبعاد الاشتمال المالي الخطة الإستراتيجية للبنك وتحديد مجالات التدخل حسب أبعادها الاجتماعية وليس الربحية، العمل على نشر ثقافة المسئولية المجتمعية للمؤسسات بشكل عام للبنوك خاصة لمختلف شرائح العاملين فيها سواء عبر البرامج والأنشطة والفعاليات غير المنهجية أو عبر تدريب منظم وأيضًا إصدار نشرات، وإنشاء موقع إلكتروني يهتم بمجالات المسئولية المجتمعية وتحديث أخبارها وجمع الحالات لدراسية من خلال أفضل التجارب والممارسات الناجحة للمسئولية المجتمعية.

دراسة (ميسون إبراهيم محمد عبدالله، ٢٠١٨): والمقدمة بعنوان:

"دور خدمة الدفع المصرفية عبر الهاتف الجوال في تعزيز الشمول المالي في السودان".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول في تعزيز الشمول المالي في السودان حيث عد الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية من

المعضلات الكبيرة التي تواجه غالبية السكان، لذا جاءت الدراسة تبحث عن مدى مساهمة خدمة الدفع عبر الجوال في تغطية ودمج عدد من الفئات المستبعدة ماليًا إلى التعامل مع الجهاز المصرفي في ظل الانتشار الواسع لاستخدام الهاتف المحمول وتبني بعض المصارف خدمات مصرفية مالية عبر الهاتف الجوال.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية لكل من تنوع خدمات الدفع عبر الهاتف الجوال ويسر وسهولة استخدام الخدمة والوعي المصرفي للعمل وانتشار وكلاء تقديم الخدمات المالية وزيادة أعداد مستخدمي تلك الخدمة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن انتشار وكلاء تقديم الخدمة أكثر المتغيرات المستقلة التي تحدث تغيير في الشمول المالي بالمقارنة بالمتغيرات الأخرى في الدراسة والضعف الواضح في إعداد المصارف التي تقدم الخدمة حيث بلغت نسبة ١٤% من إجمالي المصارف العاملة في السودان، كما أن معظم مستخدمي خدمة الدفع عبر الهاتف الجوال لديهم حسابات طرف المصارف، وأوصت الدراسة لتحقيق وزيادة الشمول المالي بضرورة تعميم خدمة الدفع عبر الهاتف الجوال على جميع المصارف العاملة بالسودان مع خطط لتوزيع مواقع الوكلاء جغرافيا لتعزيز انتشار الخدمة والتركيز على الإعلان والدعاية المستمرة للتعريف بالخدمة لجذب المزيد من المستخدمين.

دراسة (آمنة، ٢٠٢٠): والمقدمة بعنوان:

"تأثير الشمول المالي على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة المقيدة في بورصة النيل".

يهدف البحث إلى قياس مدى تأثير الشمول المالي على الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف معرفة إلى مدى ساهمت مبادرات وبرامج الشمول المالي في تحفيز الاداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر وبشكل خاص تلك الشركات المدرجة في بورصة النيل وكذلك تحاول نتائج البحث أن توفر العون والمساعدة لأصحاب القرار في تقديم الدعم اللازم فيما يتعلق بنجاح الشركات

الصغيرة والمتوسطة من أجل دعم استقرارها واستدامتها ولتفعيل درر الشمول المالي المنشود في دفع الشركات الصغيرة والمتوسطة لتعظيم دورها وأهدافها الطموحة لتقوى دورها بالشكل المرغوب من قبل الحكومة.

نتائج الدراسة:

يعتبر الشمول المالي من أهم المفاهيم الحديثة التي اكتسبت اهتمامًا كبيرًا لدى العديد من الدول لما له من أهمية ملحوظة وآثار إيجابية شهدها العالم وانعكست على النمو الاقتصادي حيث يخدم الشمول المالي فئات المجتمع المختلفة افراد وشركات وقد يؤدي إلى الحد من مستوى الفقر وذلك نتيجة للخدمات المالية المقدمة لفئات المجتمع ككل بتكلفة معقولة ومنتجات مختلفة تلبي احتياجات الأفراد والشركات، وتتفق تلك الأهداف مع أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لم تحظى باهتمام المؤسسات المالية إلا في الآونة الأخيرة.

وأيضًا توصلت الباحثة:

- لا يوجد تأثير معنوي للشمول المالي على معدل العائد لحقوق الملكية للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- لا يوجد تأثير معنوي للشمول المالي على نسبة الرافعة المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- لا يوجد تأثير معنوي للشمول المالي على نسبة السيولة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة Karim & Alam (2014): والمقدمة بعنوان:

"An Evaluation of Financial Performance of Private Commercial Banks in Bangladesh: Ratio Analysis".

أهداف الدراسة :

قامت هذه الدراسة بقياس أداء خمسة من البنوك الخاصة باستخدام النسب المالية متمثلة في درجة ملائه الخطر، ونمو الائتمان، القروض التي لم تسدد في

مواعيدها non – performing وفجوة السيولة، ونسب السيولة، وأداء مؤشرات البنك متمثلة في معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق المليكة، وهامش الفوائد net interest margin (nim).

أهم النتائج:

وقد كشفت هذه الدراسة تحليل الانحدار عن أي متغيرات السابقة تلعب دوراً جوهرياً في تفسير أداء البنك. كما تمكنت الدراسة من اشتقاق نموذج انحدار للتنبؤ بالأداء المالي المستقبلي للبنك.

دراسة (فوزان، ٢٠١٧): والمقدمة بعنوان:

"تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS : دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤".

هدفت الدراسة لتحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية الأردنية باستخدام عناصر نموذج CAMELS، وتحديد بنكاً تجارياً أردنياً مدرجاً العوامل الأكثر تأثيرًا. واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ١٣ في بورصة عمان على الأداء خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤.

واستخدمت الدراسة متغيرين لقياس أداء البنوك هما معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على الملكية (ROE)، بينما تضمنت المتغيرات المستقلة على عناصر نموذج CAMELS وهي كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة الإدارة، والربحية، والسيولة، والحساسية لمخاطر السوق، بالإضافة لمتغيرات الاقتصاد الكلي والتي تشمل معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم.

ووجدت نتائج الدراسة بأن كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة الإدارة، والربحية تعتبر من أهم العوامل وأكثرها تأثيرًا الأصول (ROA) ومعدل العائد على مقاييس أداء البنوك التجارية الأردنية والمتمثلة بمعدل العائد على الملكية (ROE).

وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن اشتقاق نموذج مصغر من نموذج CAMELS هو نموذج CAME والذي له قدرة كبيرة على تفسير وقياس أداء البنوك التجارية الأردنية. كما أوصت الدراسة البنك المركزي الأردني بأن يستخدم النموذج المصغر CAME لتقييم البنوك.

دراسة (Nzyuko, 2018): والمقدمة بعنوان:

"Financial inclusion innovations and financial performance of commercial banks in Kenya"

تهدف الدراسة إلى التحقيق في ابتكارات الشمول المالي التي استخدمتها البنوك التجارية في كينيا تخصصت الدراسة في استخدام التكنولوجيا المالية مثل أجهزة الصراف الآلي (ATMS) والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول عبر الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الوكلاء وتأثير ذلك على الأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية قوية بين استراتيجيات الشمول المالي والأداء المالي بناء على هذه النتائج توصى الدراسة يجب التأكيد على ابتكارات الادماج المالي في القطاع المالي من خلال التنظيم والاستثمارات والهيئات لأنه يؤدي إلى تحسين الكفاءة المالية بالإضافة إلى ذلك توصى الدراسة أيضًا أن المؤسسات المالية يجب احتضان الكالة والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وأجهزة الصراف الآلي المصرفية لتضمين الأشخاص المستبعدين في المجال المالي والوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية في جميع أنحاء البلاد لأنها أثبتت أهميتها في التأثير على الأداء المالي.

وكذلك توصى الدراسة بإجراء المزيد من البحوث حول الشمول المالي لمؤسسات التمويل الأصغر في كينيا ومؤسساتها وتأثير ذلك على مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

دراسة (Odero Joshun, 2018)

والمقدمة بعنوان:

"Effect of Financial inclusion on financial performance of banks list of at the Nairobi security exchange in Kenya".

هدفت هذه الدراسة لتحديد تأثير برامج محو الأمية المالية وزيادة استخدام وكلاء وممثلين انتشار أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة كينيا وكذلك تحديد أثر فروع البنوك المنتشرة على أداء البنوك المدرجة في كينيا كذلك النظريات الأساسية التي استعرضنها خلال هذه الدراسة هى نموذج (Grammen) نظرية البنك بقيادة نظرية الوساطة المالية، النظرية المصرفية المعاصرة.

وقد توصلت نتائج الدراسة أن عناصر الشمول المالي لها علاقة إيجابية وتأثير قوي على الأداء المالي للبنوك من حيث العائد على حقوق الملكية وكذلك حددت الدراسة أن برامج محو الأمية المالية لها تأثير إيجابي ولكن ضعيف على الأداء المالي للبنوك.

استخدام وكلاء وممثلين كان إيجابيًا وذو تأثير قوى على أداء البنوك. كان انتشار أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول تأثير إيجابي ولكن ضعيف على الأداء المالي للبنوك، وكان لفروع البنك تأثير إيجابي لكن ضعيف على الأداء المالي للبنوك.

وتوصى الدراسة بأن يستفيدوا واضعوا السياسات في المؤسسات المالية من عناصر الشمول المالي لتحسين الأداء المالي للبنوك.

دراسة (الشحات وأخرين، ٢٠٢٠): والمقدمة بعنوان:

"مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي".

هدفت الدراسة إلى بيان أثر مؤشرات الاشتمال المالي على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وقد حاول الباحثان تحليل الربط بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشرات الاشتمال المالي والمتغيرات التابعة وهى العائد على الموجودات في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي بالأردن.

ومن أهم النتائج التي توصلت الدراسة لها:

هو أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية وعلاقة طردية وبدرجات مختلفة بين مؤشرات الشمول المالي المتمثلة في (المدفوعات الرقمية، الخدمات المالية

الرقمية، تمويل الشركات، المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، والوصول المالي، التحويلات والحوالات، وحماية المستهلك المالي)، والعائد للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.
وتوصى الدراسة بضرورة قيام المؤسسات المالية الأردنية بصياغة استراتيجية مستقبلية يكون لديها هدف أساسي وهو تنمية الوصول للخدمات المالية المبتكرة، والعمل على تحسين البنية التحتية للخدمات المالية من أجل رفع مستوى الخدمات المالية الرقمية المخططة نسبيًا مقارنة بالبلدان متوسطة الدخل.
التعليق على الدراسات السابقة:

وجدت الباحثة أنه بعد ذلك العرض للدراسات السابقة أن البنوك المركزية في الدول العربية وفي أفريقيا خاصة متوسطة الدخل جعلت من الشمول المالي أحد الأهداف الاستراتيجية حيث تسعى الوصول إلى تحقيق معدلات مرتفعة للشمول المالي في بلدانها ذلك إقتداء بدول العالم المتحضرة التي حققت معدلات مرتفعة للشمول المالي وتبين أيضًا من الدراسات السابقة أنه بعض الدراسات تناولت تأثير الشمول المالي على أداء البنوك، ولكن لم تتناول تأثير الشمول المالى على كفاية رأس المال بشكل مباشر ومن هنا ترى الباحثة أن هذه هى الفجوة البحثية حيث تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في مجال التطبيق والفترة الزمنية وكذلك أسلوب الدراسة المستخدم وأيضًا الأبعاد التي تناولتها الدراسة وذلك وفقًا لعلم الباحثة.

ثانياً: مشكلة البحث:

أصبح معترفًا على نطاق واسع أن الشمول المالي Financial Inclusion عامل حاسم في الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ونتيجة لذلك تسعى البنوك في مصر جاهدة لتعزيز الشمول المالي وذلك تحت إدارة البنك المركزي المصري الذي يتبنى العديد من السياسات لتحقيق ذلك مثل التوسع في التكنولوجيا المالية "الخدمات المصرفية الإلكترونية" بالإضافة أيضًا إلى التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة فمن هنا برزت إشكالية البحث، لعل من أهم

العوامل التي تساهم في تعزيز الشمول المالي استثمارات وتوسعات البنوك في تقديم الخدمات المصرفية، والسؤال الذي يطرحه البعض هل هناك تأثير للشمول المالي على إداء البنوك مما يدفعها بالتوسع في تلك الاستثمارات، وهل تسبب الشمول المالي في إخلال بالاستقرار المالي والملاءة المالية للبنوك محل الدراسة.

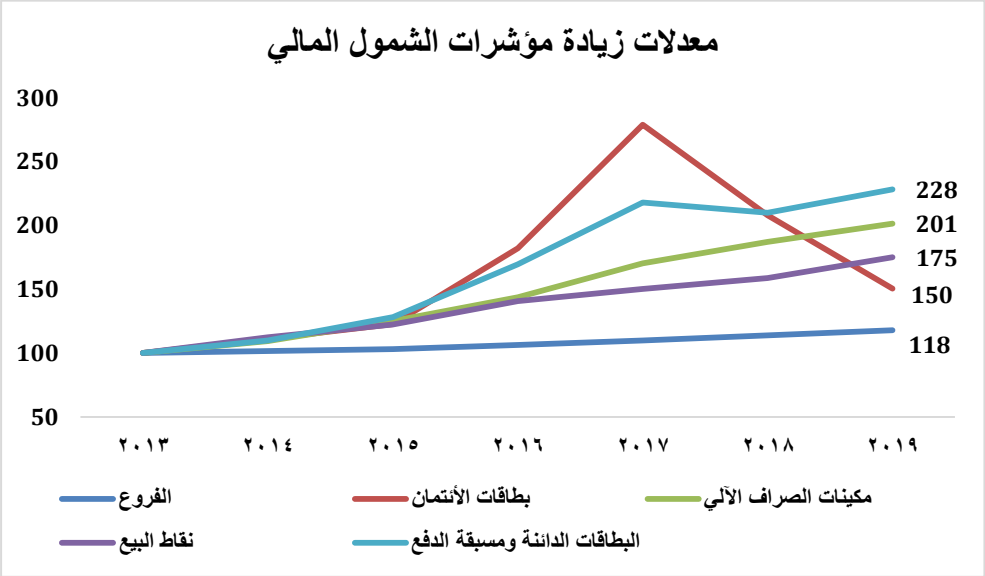

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات البنك المركزي المصري.

السنة	عدد الفروع	عدد بطاقات الائتمان	عدد ماكينات الصراف الالي	عدد نقاط البيع	عدد البطاقات الدائنة والمدفوعة مقدما
2013	3651	2,100,471	6,283	45,716	12,677,275
2014	3,710	2,333,636	6,870	51,384	13,910,065
2015	3,766	2,575,011	7,855	55,876	16,242,941
2016	3882	3,825,294	9,031	64,349	21,495,602
2017	4009	5,858,054	10,701	68,630	27,614,227
2018	4155	4,365,598	11,754	72,503	26,596,104
2019	4298	3,157,817	12,656	79,952	28,918,822

هذا وقد قامت البنوك المصرية بالاستثمار في الشمول المالي وفقاً لتوجهات البنك المركزي المصري، ونتج عن تلك الجهود نمو ملحوظ في مؤشرات الشمول المالي خلال فترة الدراسة والتوسع في منافذ إتاحة الخدمات المصرفية حيث يلاحظ ما يلي:

- ارتفع عدد الفروع من ٣٦٥١ فرع في ٢٠١٣ ليصل الي ٤٢٩٨ فرعاً عام ٢٠١٩ بمعدل نمو ١٨%.
- ارتفع عدد بطاقات الائتمان من ٢.١ مليون بطاقة في عام ٢٠١٣ ليصل الي ٣.٢ مليون في عام ٢٠١٩ بمعدل نمو ١٨%.
- ارتفع عدد ماكينات الصراف الالي من ٦٢٨٣ ماكينة في عام ٢٠١٣ ليصل الي ١٢٦٥٦ في عام ٢٠١٩ بمعدل نمو ١٠١%.
- ارتفع عدد نقاط البيع من ٤٥٧١٦ نقطة بيع في عام ٢٠١٣ ليصل الي ٧٩٩٥٢ نقطة بيع في عام ٢٠١٩ بمعدل نمو ٧٥%.
- ارتفع عدد البطاقات الدائنة والمدفوعة مقدماً من ١٢.٧ مليون بطاقة في عام ٢٠١٣ ليصل الي ٢٨.٩ مليون في عام ٢٠١٩ بمعدل نمو ١٢٨%.

وهذا التطور ينبع منه التساؤل التالي هل الدور الذي تقوم به البنوك لتعزيز الشمول المالي يؤثر على أداء القطاع المصرفي الذي كان يستوجب البحث خاصة لعدم وجود دراسات كافية تقيس أثر الشمول المالي على أداء القطاع المصرفي على حد علم الباحثة.

وفى ضوء الدراسات السابقة ومجهودات البنك المركزي المصري لدعم الشمول المالي والذي يفترض أن ينعكس على إداء البنوك يمكن أن تتبلور المشكلة البحث في التساؤل التالي:

هل الدور الذي تقوم به البنوك لتعزيز الشمول المالي يؤثر على أداء القطاع المصرفي الذي كان يستوجب البحث خاصة لعدم وجود دراسات كافية تقيس أثر الشمول المالي على كفاية رأس المال.

وفى ضوء الدراسات السابقة ومجهودات البنك المركزي المصري لدعم الشمول المالي والذي يفترض أن ينعكس على كفاية رأس المال يمكن أن تتبلور المشكلة البحث في التساؤل التالي:

هل يوجد تأثير للشمول المالي على إداء البنوك المصرية؟

وينبع من هذا التساؤل عدد أسئلة فرعية وهي:

- هل يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على كفاية رأس المال للبنوك المصرية؟
- هل يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على جودة الأصول للبنوك المصرية؟
- هل يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على الربحية للبنوك المصرية؟
- هل يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على السيولة للبنوك المصرية؟
- هل يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على الحساسية لمخاطر السوق للبنوك المصرية؟

ثالثاً: فروض البحث:

من العرض السابق لمشكلة البحث والتساؤل المطروح والمحدد لتلك المشكلة، فإنه يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي:

الفرض الرئيسى

لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على كفاية رأس المال للبنوك المصرية.

ويتفرع منه عدة فروع فرعية :

أ- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية مؤشر التركز المصرفي على كفاية رأس المال للبنوك المصرية.

ب- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لبطاقات الخصم الدائنة والمدفوعة مقدما على كفاية رأس المال للبنوك المصرية.
ج- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لبطاقات الخصم الائتمانية على كفاية رأس المال للبنوك المصرية.
د- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للفروع على كفاية رأس المال للبنوك المصرية.
هـ- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمكينات الصراف الآلي على كفاية رأس المال للبنوك المصرية.
و- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لعدد نقاط البيع على كفاية رأس المال للبنوك المصرية.

رابعاً: أهداف البحث:

١- التحقق عن مدى صحة فروض البحث.
٢- إظهار أثر الشمول المالي على (ملائمة رأس المال) في البنوك المصرية.
٣- إبراز دور الشمول المالي من خلال إظهاره وتوضيح دوره وأهميته.
٤- إظهار تباين أثر تقديم الخدمات المالية المبتكرة على كفاية رأس المال للبنوك المصرية في الفترة من (٢٠١٣-٢٠١٩) مما يساعد في تحديد العلاقة بين الشمول المالي وكفاية رأس المال.
٥- اقتراح بعض المقترحات والتوصيات للمساهمة في تقديم حلول لبعض المشكلات التي تعترض أداء البنوك المصرية لتدعيم القدرة التنافسية لها.
٦- اقتراح بعض التوصيات والمقترحات للمساهمة في تقديم بعض الافكار لتوسيع قاعده الشمول المالي في مصر.

خامساً: منهجية البحث:

أ/ مجتمع وعينة البحث:

تمثل البنوك المصرية مجتمع البحث، يبلغ عدد البنوك العاملة في مصر ٣٨ بنك، منها ٥ فروع اجنبية وقد تم استبعادها وذلك نظراً لأنها لا تعتبر متماثلة مع باقي المجتمع وهم (المشرق، أبو ظبي الأول، البنك الأهلي اليوناني، بنك سيتي، البنك العربي) ونظراً لاختلاف طبيعة البنوك الإسلامية نظرياً وتطبيقياً عن البنوك التجارية، والقيود التي تفرضها طبيعة تلك البنوك على الأنشطة التي تستطيع أن تمارسها بشكل عام، والقيود الشرعية على العمليات المصرفية بشكل خاص قامت الباحثة باستبعاد تلك البنوك من مجتمع البحث ويبلغ عددها ثلاثة بنوك وهم (بنك البركة، بنك أبو ظبي الإسلامي، بنك فيصل الإسلامي)، كذلك تم استبعاد البنوك المتخصصة وهم بنكي العقاري المصري والبنك الزراعي ليصبح مجتمع البحث يتكون من ٢٨ بنك، وفي ضوء البيانات المتاح اكتفت الباحثة بعدد ١٨ وتري الباحثة أنها عينة كافية. وذلك خلال الفترة من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٩.

ب/ متغيرات البحث ومصادر البيانات:

وتتمثل متغيرات البحث فيما يلي:

١- المتغيرات المستقلة: وهي المتغيرات التي تمثل أبعاد الشمول المالي في ضوء البيانات المتاحة والمنشورة من قبل البنك المركزي المصري: (بعد الإتاحة ويتضمن كل من مؤشر التركز المصرفي، عدد الفروع، عدد ماكينات الصراف الآلي، عدد مراكز نقط البيع والبعد الثاني وهو الاستخدام ويتضمن عدد بطاقات الدائنة ومسبوقة الدفع، عدد بطاقات الائتمان).
٢- المتغيرات التابعة: وهي المتغيرات التي تمثل فى كفاية راس المال للبنوك

سابعاً: حدود البحث:

- حدود زمنية حيث تمتد فترة البحث من عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠١٩.
- حدود مكانية حيث اختصت الباحثة القطاع المصرفي المصري.
- اقتصرت الدراسة على تأثير الشمول المالي على كفاية راس المال للبنوك دون التطرق إلى المتغيرات الأخرى التي من شأنها أن تؤثر على كفاية راس المال للبنوك والتي تقع خارج نطاق الدراسة.

الفصل الثاني

"الإطار النظري للدراسة"

أولاً: الشمول المالي:

١ـ مقدمة:

بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ بدأ الاهتمام من مختلف صانعي السياسات المالية والاقتصادية لدى العديد من دول العالم المتقدمة والنامية يذهب إلى موضوع الشمول المالي Financial Induction ومدى القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع وبالأخص الفئات المحرومة والمستبعدة من النظام المالي، لما لهذا الموضوع من أثر على الاستقرار المالي والاجتماعي والسياسي والتنمية الاقتصادية وكذلك حماية المستهلك المالية. حيث تشير التقارير الدولية أن حوالي ٣١ في المائة من سكان العالم البالغين لا يتوافر لديهم حسابات مصرفية في حين بلغت النسبة في الدول العربية حوالي ٦٣ في المائة في المتوسط.

الأمر الذي سيترتب عليه نتيجتين مترابطين:

أ- حرمان الاقتصاد من الاستفادة من هذه المدخرات وحشدها لتمويل الاستثمارات، الأمر الذي ينعكس سلبًا على النمو الاقتصادي.

ب- حرمان شريحة واسعة من المواطنين من فرص النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية. (قاعدة بيانات البنك الدولي FINDEX، لعام ٢٠١٧)

إن الشمول المالي أصبح منذ فترة مركزاً للاهتمام للعديد من الحكومات والدول حيث استهدفته ٦٧ من الاقتصادات من إجمالي ١٤٣ الشمول المالي واعتبرته من الأهداف الرئيسية في خططها واستراتيجياتها، كما اتخذت ٥٠ دولة خطوات فعالة لتحقيقه (Demirguc. kunt et al, 2014).

علاوة على ذلك، ركزت العديد من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على قضية الشمول المالي، حيث وضع صندوق النقد الدولي عدة شروط ومعايير لمنح قروضًا للإصلاح الهيكلي ومنها الشمول المالي وعدم وجود أي شكل من أشكال التمييز والعنصرية. فالصندوق يحدد هدفًا معينًا يجب على الدولة الحاصلة على الدعم تحقيقه عند كل مرحلة مراجعة كما تشير الدراسات والتجارب إلى أن معالجة الفجوة بين المشمولون والمستبعدون في التعامل مع النظام المالي الرسمي يترتب عليها عدة آثار إيجابية ويتمثل أهمها في زيادة معدلات الادخار والاستثمار وخفض المخاطر والتكاليف المالية وتيسير فرص عمل جديدة **(Demirguc. kunt et al, 2014).**

إن مصطلح الشمول المالي قديم إلا أن تطبيقه يعتبر حديث نسبيًا، ويسعى الشمول المالي إلى ضم كافة فئات المجتمع إلى الحصول على كافة الخدمات المصرفية بأقل تكلفة وبأعلى فاعلية.

٢- مفهوم الشمول المالي:

قد عرفه **البنك الدولي في ٢٠١٤** على أنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية (The world Bank 2014).

ويشير الشمول المالي حسب **التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء** إلى تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات بما في ذلك أصغرها بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة "مقابل أسعار معقولة، عن مجموعة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين،..... إلخ) يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات الحالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناخية ((CGAP & Arabmonetary fund (2017).

وعرف **البنك الدولي (World Bank Group (WBG) 2016)** الشمول المالي أنه عبارة عن وصول الشركات والأفراد إلى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة والتي تقابل احتياجاتهم مثل المعاملات والمدفوعات والايداع والائتمان والادخار وتوصيلها للمستفيدين بشكل مسئول ومستدام.

رابعًا: معدل كفاية رأس المال وفقًا لاتفاقية بازل:

بعد حدوث الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ وما أدت إليه من خسائر مالية ضخمة وانهيارات اقتصادية بدأت مراكز صنع القرار والسياسات في الهيئات الدولية والمنظمة في البحث في مواطن الضعف في أنظمة التحكم والرقابة والإشراف التي تسببت في عدم السيطرة على الأزمة في عهدها وقد كان من الطبيعي أن تتجه الأنظار إلى المؤسسات المسئولة عن صياغة معايير الضبط والرقابة والإشراف والتي تتمثل في لجنة الرقابة والإشراف على البنوك "لجنة بازل" التي نالت النصيب الأكبر من الانتقاد بسبب عجز المعايير التي وضعتها وفرضتها كنظام شامل. (اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٠)

الدراسة التطبيقية

مقدمة:

بعد أن تناولت الباحثة الإطار النظري والتأصيل العلمي للعلاقة بين الشمول المالي وكفاية راس المال للبنوك، سوف تقوم الباحثة بإجراء دراسة تطبيقية على البيانات الفعلية المستخرجة من القوائم المالية للبنوك المصرية محل الدراسة بالإضافة إلى بيانات متغيرات الشمول المالي الصادرة عن البنك المركزي المصري والمدرجة بالنشرة الإحصائية الشهرية بغرض التأكد من صحة الفروض الموضحة في إطار الدراسة.

فروض الدراسة التطبيقية:

١. لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على كفاية رأس المال للبنوك المصرية

ز- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية مؤشر التركز المصرفي على كفاية رأس المال للبنوك المصرية.

ح- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لبطاقات الخصم الدائنة والمدفوعة مقدما على كفاية رأس المال للبنوك المصرية.

ط- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لبطاقات الخصم الائتمانية على كفاية رأس المال للبنوك المصرية.

ي- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للفروع على كفاية رأس المال للبنوك المصرية.

ك- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمكينات الصراف الآلي على كفاية رأس المال للبنوك المصرية.

ل- لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لعدد نقاط البيع على كفاية رأس المال للبنوك المصرية.

نموذج اختبار الفروض

المتغير التابع	DLY1	النموذج							
المتغيرات المفسرة		1		2		3		4	
		GMM	RR	GMM	RR	GMM	RR	GMM	RR
c	β	0.0281	0.0324	0.0309	0.0329	0.1136	0.1043	0.1164	0.1029
	Prob.	0.0012	0.0000	0.0003	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
DLX1	β	0.6095	-0.1459			0.2462	-0.1516		
	Prob.	0.2264	0.7200			0.5137	0.5668		
DLX2	β	-0.3497	0.1226	-0.1419	0.4043				
	Prob.	0.3648	0.6944	0.7304	0.2145				
DLX3	β					0.9557	-0.1516	0.9774	0.9720
	Prob.					0.0003	0.5668	0.0001	0.0000
DLX4	β			0.1576	-0.4951			0.2015	-0.1201
	Prob.			0.7169	0.1500			0.5164	0.5801
DLX5	β					0.9763	0.8291	1.0007	0.8163
	Prob.					0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
DLX6	β	0.4647	0.5009	0.5151	0.5148	0.8186	0.8516	0.8328	0.8452
	Prob.	0.0011	0.0000	0.0003	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
R-squared		0.1675	0.1191	0.1556	0.1305	0.3122	0.2796	0.3121	0.2803
Adjusted R-squared		0.1432	0.0934	0.1310	0.1052	0.2852	0.2514	0.2852	0.2521
J-statistic/Prob(Rn-squared stat.)		0.0000	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000

يتضح من نتائج نموذج GMM الأثر العشوائي ثبوت معنوية معاملات المتغيرات المفسرة DLX, DLX5, DLX3,٦، إي أنه يوجد تأثير لتلك المتغيرات المفسرة على المتغير التابع DLY1، حيث قيمة المعنوية لكل المتغيرات أقل من مستويات المعنوية المقبولة (٥%)، وقد تم اختيار نموذج الأثر العشوائي بناء على نتائج أختبار Husman، حيث قيمة معنوية الأختبار لكل النماذج أكبر من مستويات المعنوية

المقبولة (٥%)،مما يعني قبول نموذج الأثر العشوائي عوضاً عن نموذج التأثير الثابت، ويؤكد على تلك النتائج نموذج الأنحدار الحصين، وعليه وفي ضوء البيانات المتاحة لا يمكن قبول فرض العدم الأول وحيث تم رفض بعض الفروع الفرعية التفصيلية المنبسطة منه وهي كما يلي:

- رفض فرض العدم الأول "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على كفاية رأس المال للبنوك المصرية"
  - قبول فرض العدم الفرعي "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية مؤشر التركز المصرفي على كفاية رأس المال للبنوك المصرية".
  - قبول فرض العدم الفرعي "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لبطاقات الخصم الدائنة والمدفوعة مقدما على كفاية رأس المال للبنوك المصرية".
  - رفض فرض العدم الفرعي "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لبطاقات الخصم الائتمانية على كفاية رأس المال للبنوك المصرية" وقبول الفرض البديل.
  - قبول فرض العدم الفرعي "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للفروع على كفاية رأس المال للبنوك المصرية".
  - رفض فرض العدم الفرعي "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمكينات الصراف الآلي على كفاية رأس المال للبنوك المصرية" وقبول الفرض البديل.
  - رفض فرض العدم الفرعي "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لعدد نقاط البيع على كفاية رأس المال للبنوك المصرية" وقبول الفرض البديل.

أولاً: النتائج:

كشفت الدراسة النظرية عن مجموعة من الملاحظات أهمها ما يلي:

١- أكدت معظم الدراسات على أهمية وموضوعية قياس مستويات الشمول المالي من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية وهى إمكانية الوصول لإتاحة والاستخدام والجودة للخدمات المالية ونفس الوقت اختلفت الدراسات فيما بينها بشأن عدد المتغيرات الفرعية لقياس كل بعد من هذه الأبعاد.

٢- إن الشمول المالي لم يعد خيار للدول بل أصبح أمر حتمي يفرض نفسه نظرًا للعلاقة المتداخلة بين الشمول المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة المالية في المجتمع.

٣- مستوى الشمول المالي لأي دولة يعبر عن مدى تقدمها وتطورها فمن خلال الاطلاع نجد أن مستوى الشمول منخفض في الدولة النامية وفي نفس الوقت نجد مستوى الشمول المالي مرتفع في الدول المتحضرة.

وكشفت الدراسة التطبيقية مجموعة من النتائج هى ما يلى:

١- لا يمكن قبول فرض العدم الأول" لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على كفاية رأس المال للبنوك المصرية ويتم قبول الفرض البديل "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على كفاية رأس المال للبنوك المصرية.

وترى الباحثة معنى ذلك ان للشمول المالي تأثير ايجابي على كفاية رأس المال أي ان التوسع في إصدار في بطاقات الائتمان والبطاقات الخصم وكذلك ماكينات الصراف الالي وماكينات POS وزيادة عدد الفروع يكون في صالح معدل الملاءة المالية وأيضًا ترى الباحثة ان ذلك يتفق مقررات لجنة بازل ٣ التي تفرض على البنوك تحتفظ بمعدل كفاية راس المال ١٠.٥ كحد أدني وأيضًا ذلك يتفق مع الإجراءات الاحترازية التي يفرضها البنك المركزي المصري.

المراجع :

- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، متاح على الرابط:
https://www.amf.org.ae/ar/cogacbmapubs

- ميسون إبراهيم محمد عبدالله، (٢٠١٨)، "دور خدمة الدفع المصرفية عبر الهاتف الجوال في تعزيز الشمول المالي في السودان"، رسالة ماجستير.

- آمنة محمد نائل محمد الهادي، (٢٠٢٠)، تأثير الشمول المالي على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة المقيدة في بورصة النيل، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

- حافظ كامل الغندور، (٢٠٠٢)، فكر ما بعد الحداثة وأثرة على الجهاز المصرفي، درجة الزمالة، أكاديمية السادات العلوم الإدارية.

- حنين محمد بدر عجور، (٢٠١٧)، "دور الشمول المالي لدري المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء: دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزه، مارس.

- عبد الرازق الشحادة، غالب عوض، عامر قاسم، (٢٠٢٠)، مؤشرات الشمول المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، مجلد (٤)، العدد (٢).

- الموقع الإلكتروني للبنك يوم ١/٣٠ الساعة ٢ صباحًا http://www.nbe-com.eg

-Alliance for financial inclusion AFI. (2013). measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators. Malaysia: AFI, available at: https://www.afi-global.org/wp-content/uploads/ public cations/ fidwg-core-set-measuring-fi.pdf.

- Iqra Ikram & Samreen Lohdi (2015) impact of financial inclusion on Banks profitability: An Empirical study of banking sector of Karachi, Pakistan, international Journal of management sciences and Business Research, 4(10)

-www.Arabmonetary fund.com (2017)
-www.banquemisr.com.ar

−The world Bank (2014) "Global financial Development: financial inclusion.

−Thorsten Beck, Asli Demirguc-Kunt and Maria Soledad Martinez Peria, (2006), Banking services for everyone? Barriers to bank access and use around the world, World Bank Policy Research Working Paper 4079, December available online at http://econ.world bank.org.or https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/8833